انتهازية (الرابطة)

صلاح أحمد العجيلي

كعادته حزب رابطة أبناء اليمن منذ تأسيسه وإلى اليوم لم يحسن تقدير الأمور، ويبرز دوماً وأبداً بأنه الحزب الوحيد الذي يثبت بأنه خائب الرجاء والأمل، والداعم لأعمال الفوضى والشغب والخروج على القانون واستهداف أمن واستقرار الوطن وإقلاق سكينة المجتمع، وعندما يعلن هذا الحزب الانتهازي موقفه الداعم لأعمال الفوضى فإن ذلك ليس بجديد عليه، فلقد تعودنا من قيادات هذا الحزب إنها تلهث خلف السراب وتركب أية موجة معادية للوطن وأمنه واستقراره ووحدته كما حدث في صيف ١٩٩٤م أثناء حرب الردة والانفصال.. وها هم اليوم يسيرون على نفس النهج ويركبون الموجة الدائرة في المنطقة، ظناً منهم أنهم سيحققون مكاسب جراء هذا الموقف الانتهازي.

< في الوقت الذي يجب أن تدرك قيادات رابطة أبناء اليمن أن الاحزاب والتنظيمات السياسية تستند في شرعيتها وممارسة أنشطتها الى الدستور والقانون، وأنها بهذا الموقف الفاضح تستهدف شرعية وجودها، الأمر الذي يخضعها للمساءلة القانونية.. وهذا التطور السلبي يفرض على لجنة شؤون الاحزاب أن تضطلع بمسؤولياتها ومهامها كاملة تجاه مثل هذه الاحزاب الدكاكينية الانتهازية والتي لم تفلح يوماً في مساعيها الخائبة.. وسيظل الوطن شامخاً سليماً معافى.. وسيجني الخائبون حصادهم في الركض وراء كل جيفة!!

رسائل «S.M.S»

الأولى

وصلت من مديرية حجر يقول فيها الأخ صبري بارجاش لمسنا ارتياحاً بالغاً من قبل المواطنين في مديرية حجر لتعيين الأخ سعيد أحمد حنش مديراً عاماً لمديرية حجر، ومضت عجلة العمل المثمر، وعكس تواجد وانتظام المدير العام في الدوام ارتياحاً بالغاً لما له من مردود مباشر في معالجة قضايا المواطنين..

الثانية

وصلت من الشحر من الصديق رياض إذ قال: نحن سعداء جداً لسماعنا أخبار المحكمة الجزائية بالمكلا.. يعني تلك الأحكام الرادعة التي صدرت وهي خلال الاسبوع الماضي وقضت بإعدام سبعة أشخاص أدينوا بالاتجار في المخدرات، وحكماً آخر صدر الاثنين الماضي قضى بإعدام أحد عشر شخصاً أدينوا بتشكيل عصابة للتقطع والحرابة والسرقة، والسجن عشر سنوات لآخر.. وتمنى رياض أن يسمع خبراً مفرحاً بضبط أولئك المجرمين الذين نفذوا جريمة حادثة سيارة البريد والحكم العاجل بحقهم.

الثالثة

من مالك العبري (بدرة) العامري الذي أحرق في عرض البحر، وموجود الآن قبالة منتدى الخيصة بالمكلا ناشد فيها المحافظ وجمعية العباري مطالباً بالتعويض الموعود..

الرد على أكاذيب المشترك

الديمقراطية محدد رئيسي وعامل مهم من عوامل نهضة الشعوب وتطويرها. لذلك فهي تحمل معاني عدة ولا تختزل فقط في التعددية السياسية وتتطلب جهوداً جبارة وحشد موارد مادية وبشرية.

فنجد أن الديمقراطية تعني:

حكم الشعب، حرية التعبير وحرية التنظيم، القبول بالآخر والشراكة، العدالة وتكافؤ الفرص، حرية الفكر والإبداع وضمان حقوق الملكية، وتعني الشفافية وسرعة الاستجابة المؤسسية نحو المواطنين والعكس، وركناً أساسياً لمنظومة الحكم الرشيد.

فالديمقراطية لا تطبق فجأة ولا تمارس بكل معانيها الا عبر مراحل وحتى يكتسب المواطن مستوى من الوعي والنضج ليكون قادراً على المشاركة في صنع القرار.

ومن هنا ندرك انه لنجاح مشروع الديمقراطية وتطويرها يتوجب ما يلي:

عبدالحكيم محمود السنبلي

- قيادة واعية ومجربة وتؤمن إيماناً عميقاً بالديمقراطية وتدرك المتغيرات الداخلية لشعبها وكذلك المتغيرات الاقليمية والدولية ولها القدرة ايضاً على التعامل والتكيف معها في إطار ثقافة وقيم شعبها.

- تجسيد الديمقراطية ضمن رؤية استراتيجية تضمن حشد الموارد المادية والبشرية للتطبيق المرحلي وعبر فترات زمنية.

- وجود تعاون من قبل الأحزاب والتنظيمات السياسية سواء أكانت في الحكم أم في المعارضة وكذلك مع مؤسسات المجتمع المدني مع القيادة السياسية لضمان استمرار الديمقراطية وتطويرها والحفاظ عليها.

- وجود استقرار سياسي واقتصادي وأمني وبالضرورة سلم وأمن اجتماعي.

- تحديث الأطر المؤسسية والدستورية والقانونية بالتزامن مع تنفيذ كل مرحلة من مراحل التطور الديمقراطي.

والمتابع للتجربة الديمقراطية في بلادنا يجد أنها بقيادة فخامة الاخ رئيس الجمهورية تسير بخطوات متسارعة وبما لا يتجاوز واقع اليمن نحو ترسيخ الديمقراطية كما تعمل على تعزيز هذا التوجه حتى تصبح مكوناً ثقافياً لأفراد الشعب.

وقد بدأت بلادنا بممارسة هذا النهج مع قيام الجمهورية اليمنية وجرت أول انتخابات برلمانية تعددية في العام ١٩٩٣م ومن خلالها وصل الى البرلمان ممثلون للشعب من مختلف الأحزاب، ثم مارس الشعب حقه الديمقراطي من خلال الانتخاب الحر والمباشر لرئيس الجمهورية وفي إطار من التعددية ووجود أكثر من مرشح ومن خلال دورتين انتخابيتين في عام ١٩٩٩م والعام ٢٠٠٦م.

ومع تطور الوعي الديمقراطي اتجهت القيادة السياسية لتوسيع المشاركة الشعبية وذلك من خلال إجراء دورتين انتخابيتين للمجالس المحلية ليختار أفراد الشعب على مستوى قراهم ومديرياتهم ممثليهم في المجالس المحلية.

ومن خلال تلك الدورات اصبح المواطن يعي أهمية الديمقراطية ودور الرئيس في رعاية هذا النهج، وتجسد ذلك من خلال:

- أصبح المواطن يفرق بين ما هو شعار انتخابي وبين ما هو برنامج انتخابي ملموس.

- القيادة السياسية عززت النهج الديمقراطي وصانت هذا الحق للمواطن.

وهذا ما لمسناه كأفراد وما لمسته وشهدت به منظمات دولية وصحافة أجنبية، فمثلاً نجد ما قالته الناشطة في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان ايريس ماير في منشور (بلغة الحرية) ان اليمن متفردة في العالم العربي حيث أقامت تجربة متميزة في المحيط العربي لفتت بها أنظار العالم.

كذلك جاء في جريدة الليموند الفرنسية «ان اليمن تمثل استثناء في شبه الجزيرة العربية وفي فضاء ديمقراطي، فالتعددية السياسية وحرية الصحافة وحقوق التجمع مضمونة كفلها الدستور»، وهناك الكثير من الأمثلة.

والسؤال يبقى: هل ستتعلم الأحزاب المهرطقة والتي تسمى بالمشترك عظمة هذا النهج الديمقراطي أم ستظل على مشروعها النقيض الظلامي القائم على المكايدات والمزايدات والسعي وراء المصالح الشخصية.

الجواب: لا.. فهم لا يؤمنون بالديمقراطية كفكر وممارسة.

والدليل على ذلك هو تراجعهم عن مشروع التعديلات الدستورية والقانونية والتي تضمنها برنامجهم الانتخابي لمرشح رئاسة الجمهورية، وهم بذلك يؤكدون أن برنامجهم لم يكن الا مجرد وسيلة للتضليل على بسطاء الناس.

إن القارئ لواقع هذا المشترك يجد سبب تخبطهم ورفضهم للديمقراطية من خلال عدة أسباب نذكر منها ما يلي:

- ان أحد مكونات أحزاب المشترك لا يؤمن بالتغيير ولا التطوير فمازالت تهيمن على ذلك المكون قيادات وصلت الى سن الشيخوخة والخرف وتعتبر نفسها قيادات روحية مفوضة بأمر من الله.

- نجد ان أحزاباً من المشترك تؤمن بالحاضنات القبلية والتي تردد لها: «من كان أخوه فلاناً وقبيلته كذا لا يخضع لسيادة القانون» رغم ما للقبيلة من قيم وأعراف تحرم التهجم أو التجريح في الغير أو النكران والجحود لفضائل وإنجازات الرموز.

- كذلك من ضمن مكونات المشترك من هم أشد عداء للديمقراطية ولم يمارسوها طيلة وجودهم في الحكم ومشهود لهم عالمياً بذلك وإنما يؤمنون بالتصفيات ووجبات القتل المرحلية، وإذا اضطروا للتغيير فالتغيير لديهم يعني الانقلاب والدم.

- من ضمن مكونات المشترك من يؤمن بالطائفية ويمارسها وتعتبر مبدأ يقوم عليه ذلك المكون حيث لا يؤمنون بالآخر ولا بتكافؤ الفرص بل ايمانهم المطلق ينحصر في «لا ولاية للفاضل في وجود المفضول» وهم بهذا منطقياً لا يؤمنون بباقي مكونات المشترك.

- كما نجد مكوناً للمشترك من ينادون بالتوحد وهم متفرقون عملياً الى عدة تنظيمات.

- من أهم أسباب تخبط المشترك وارتداده عن الديمقراطية انه عبارة عن خليط من المتناقضات الفكرية والسياسية مما يترتب عليه تناقضهم في السلوك والممارسات والدليل على ذلك انه قبل فترة التمديد عندما اقسم رئيس كتلة الاصلاح داخل مجلس النواب وأمام وسائل الاعلام بتسليم اسماء من تم اختيارهم ممثلين للمشترك في اللجنة العليا للانتخابات، ولم يتم تسليمها ولم يفِ بالقسم بسبب اعتراض احد نواب الاشتراكي، وعندها صام المسكين ثلاثة أيام أو لم يفعل- الله أعلم.

- سبب آخر لردة المشترك وحربه على الديمقراطية متمثل في: انعدام الثقة فيما بين مكوناته نتيجة لما بينهم من عداء تاريخي وصراعات ايديولوجية، ولذلك نجد كل مكون يسعى لتحقيق مكاسب ولو على حساب الشعب أو على حساب المكون الشريك والدليل على ذلك نلمسه من خلال طرحهم لنقاط الحوار مع المؤتمر الشعبي العام، فما تقدم به الاصلاح رفضه الاشتراكي وتم طرح نقاط للحوار من قبل الاشتراكي ثم أتى أحمد عز ينادي بتطبيق نظرية «كوندوليزا رايس» «الفوضى الخلاقة» والتي طبقت في العراق وبطرح أكثر تطرفاً إعادة البناء بالهدم وكأنه يريد أن يجعل من اليمن عراقاً آخر.. وأراد أن يكون جلبي اليمن.

- من أهم الأسباب وآخرها لردة المشترك عن الديمقراطية إدراكهم ان المواطن اصبح لديه قدر عالٍ من الوعي الديمقراطي كشف من خلاله ذلك الوعي شعارات المشترك الكاذبة ودجلهم السياسي فاتسعت الهوة بين المشترك والناخب، وأدرك المشترك ذلك من خلال التدني المستمر للأصوات التي يحصل عليها في الانتخابات.. وهكذا نجد أن المشترك استغل الديمقراطية التي لا يؤمن بها اصلاً وأخذ اتجاهاً مغايراً هدفه القضاء على هذه التجربة من خلال تبني برنامج ظلامي حددت ملامحه من خلال الخطوات التي يتخذها المشترك للقضاء على الديمقراطية وإعادة البلد الى مشروع شمولي كهنوتي من خلال ما يلي:

- بدأوا خطوات مشروعهم الظلامي بالتمديد لمجلس النواب.

- طرح مشروع حوار فبراير أرادوا من خلاله الالتفاف على المؤسسات الشرعية.

- السعي الى استجداء الخارج بدءاً من التقارير المغلوطة التي يرفعونها الى السفارات الاجنبية ومروراً بطرح نظرية الفوضى الخلاقة ومن خلال السعي لمقابلة «هيلاري كلنتون» وانتهاءً بمحاولة تونسة اليمن غير مدركين واقع اليمن، فالمعارضة في تونس كانت في غياهيب السجون أو المنفى، فيما هم باليمن بكل الامتيازات وليسوا في السجون أو في المنفى.

المشترك لا يؤمن بالتغيير ويكفر بالديمقراطية

كما يدرك هؤلاء المهرطقون ان القيادة السياسية في بلادنا لم تحرم بناء المساجد أو دخولها إلا بالبطاقة الشخصية.

لذلك فالشعب يؤمن بأن المشترك هم من يشبهون نظام تونس وصبيان ليلى الطرابلسي لأنهم يريدون الخراب لليمن، وعندها سيقول لكم الشعب: إذا استمررتم في دجلكم السياسي إما إلى جدة أو إلى السجون.

وقبل أن يأتي ذلك اليوم ننصح المشترك أن يتمسكوا بالديمقراطية ويكونوا عند مستوى المسؤولية ولابد أن يؤمنوا أن الشعب هو الحكم.

أحمد عز المشترك يسعى لتدمير اليمن

الرئيس وقيادة التغيير

< في البداية دعونا نتفق على أن التغيير سنة من سنن الكون، من نظام الخلية البسيط إلى النظام الكوني المتناهي في الدقة والتعقيد، وهي ضروره طبيعية وحتمية تفرضها الحاجة المنطقية الدائمة والمتجددة للتكيف والاستجابة للمعطيات المتجددة التي تفرضها بيئة النظام الداخلية والخارجية.

ويكون التغيير في حياة الشعوب إيجابياً كلما كان محكوماً بمنطق صحيح ويستخدم أدوات التغيير المناسبه التي تحقق الغاية المنشودة من التغيير وبأقل كلفة ممكنة.

من هذا المفهوم المبسط للتغيير ليسمح لي القارئ الكريم أن نعرج سوياً على دعوات التغيير في بلادنا والتي جاءت كامتداد لدعوات مماثلة قامت في الآونة الأخيرة ونجحت في البلدان التي توأفرت فيها مبررات ومقومات النجاح (تونس ومصر).

لا يستطيع أحد أن ينكر أن هنالك العديد من الاختلالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومظاهر الفساد التي أصبحت تعيق مسيرة التنمية في البلاد، وهي توفر أرضية خصبة للمناداة بضرورة الوقوف بكل قوة وحزم لإصلاح تلك الاختلالات من خلال التغيير المنطقي والمنظم لكل الأسباب التي أدت لظهور تلك الاختلالات، والتي أصبح يشكو منها الكبير قبل الصغير، حتى رئيس الدولة قد سمعناه في أكثر من مناسبة يشخص تلك الاختلالات ويدعو لوضع المعالجات المناسبة لها في ضوء معطيات الواقع الاقتصادي والثقافي والتركيبة القبلية المعقدة التي قد تفرض على العاقل والحصيف منا أن يختار من الحلول والمعالجات البديل الأنسب وليس البديل الأسوأ وذلك لعدم توافر شروط الحل الأمثل.

فمن ينادي اليوم بتغيير النظام ويقرن ذلك بضرورة تغيير الأخ الرئيس كوسيلة لتجاوز كل تلك الاختلالات التي أشرنا إليها سابقاً، علينا أن نوضح له الحل الأنسب والذي من الممكن أن يحقق نتائج إيجابية في طريق التغيير الإيجابي الذي ينشده كل الناس وبأقل كلفة.

فلو تناولنا السيناريو الأول الذي ينادي بتغيير النظام مقروناً برحيل الرئيس في الوقت الراهن من خلال النزول إلى الشارع والاستمرار في تصعيد الاحتجاجات.. هل يمكن تحقيق التغيير المنشود في ظل الواقع الذي نعرفه (من تركيبة قبلية معقدة وانتشار الأسلحة وفتن في شمال وجنوب الوطن ناهيك عن تقاطع المصالح والتآمرات الخارجية والداخلية على البلاد) من دون أن تسفك دماء الناس بين معارض ومؤيد، ناهيك عن تدمير كل ما حققناه من منجزات خلال الخمسين سنة الماضية وبقروض لم نسدد الكثير منها بعد.

سيناريو الشارع طريق للدم والخراب

أرجو أن لا يعتقد البعض أن ما أطرحه فيه تخويف أو إضعاف لهمم الشباب الذي يحلم بغد أفضل، وإنما هو نداء الواجب والانتصار لليمن أولاً من خلال الدعوة لتجنيب الحاضر والمستقبل دماراً شاملاً، ولنا فيما يجري في ليبيا عبرة، علماً بأن الفارق بيننا وبين ليبيا أن لدينا الأخ الرئيس علي عبدالله صالح الذي يمتاز بالحكمة والتسامح وهما خصلتان يعول عليهما كثيراً في الخروج من الأزمة التي تعيشها بلادنا.

د/ سيف سلام الحكيمي

أما السيناريو الثاني الذي أجدني ميالاً إليه فيتمثل في تمكين الأخ الرئيس من قيادة التغيير بمشاركة كل القوى الفاعلة في المجتمع، وذلك للأسباب الآتية:

- المبادرة التي تقدم بها الأخ الرئيس مؤخراً في الاجتماع الموسع لمجلسي النواب والشورى، والتي لو تضافرت جهود الجميع في السلطة والمعارضة لكان فيها المدخل الحقيقي لحلحلة الأزمة وتوفير الأرضية المناسبة للتغيير.

- لدى الرئيس القدرة على التعامل مع لوبي الفساد ورموزه، فهو الأعرف بنقاط القوة والضعف لديهم ومازال يمسك بكل الخيوط للتعامل معهم وتحييدهم تدريجياً من مفاصل السلطة الرئيسية ومراكز اتخاذ القرار.

- يتفق السواد الأعظم من الناس ويتردد على مسامعنا كل يوم أن المشكلة تكمن في البطانة ولوبي الفساد حول الرئيس الذي تمكن من التسلل لمفاصل الدولة حيث تم ذلك من خلال قيام البعض ممن وثق بهم الرئيس بالدفع بنماذج من المسئولين في مختلف قطاعات الدولة المدنية والعسكرية لها مشاريع خاصة تغلبها على المصلحة العليا للوطن.

- قدرة الأخ الرئيس على التواصل والتأثير على زعماء القبائل والشخصيات الاعتبارية في السلطة والمعارضة.

- كثير من رموز المعارضة في الداخل والخارج مازالت تربطها علاقة طيبة بالأخ الرئيس على المستوى الشخصي.

أعتقد أنه لو توافرت النوايا الحسنة من الجميع في السلطة والمعارضة للعمل المشترك، فبإمكان فخامة الرئيس أن يقود البلاد إلى التغيير الذي ننشده جميعاً وبأقل كلفة.

أستاذ الاقتصاد الدولي المشارك - جامعة الحديدة

مع التغيير.. أو ضده.. ولكم أن تختاروا!!

لم يسبق لمجتمعاتنا العربية أن عاشت أحداثاً مشابهة بنفس القدر من الكثافة والتتابع، ولا بنفس المستوى من السرعة، ولا بذات القدر من التغير والتنوع، ولا يعلم إلا الله متى يتوقف، وأين سيتوقف كل هذا؟ وما النتائج التي ستسفر عنها هذه الأحداث، بالنظر إلى عدم اتضاح حجم المكاسب والتغييرات التي أحدثتها ثورتا تونس ومصر حتى الآن، ربما باستثناء إسقاط رأس النظام، ومحاكمة بعض الوزراء والمقربين بتهم الفساد، واستغلال النفوذ، والإثراء غير المشروع، وهي التهم التي كان يمكن لمؤسسات القضاء وأجهزة الرقابة الرسمية والشعبية أن تقوم بها في تلك البلدان، لو أنها قامت بدورها كاملاً وفقاً لقوانين الرقابة والمحاسبة، بينما بقي معظم رموز النظامين القديمين دون تغيير أو محاسبة حتى إشعار آخر.. وهذه الحقيقة دفعت الشعبين التونسي والمصري للخروج مجدداً للشارع لتجديد الضغوط والمطالبة سلمياً باستقالة الحكومة في البلدين، والدعوة إلى تشكيل هيئة تأسيسية لصياغة دستور تونسي جديد، ومؤكد أنها ستعاود الخروج مرات تلو المرات، ولن تعدم الحجة في كل مرة لتبرير أسباب الخروج.

لقد عشنا خلال الأسابيع والأيام الماضية على وقع مصطلحات وشعارات متداخلة ومتصارعة، لأطراف وطنية عدة تباينت بين دعوات الإصلاح والتغيير، أو إسقاط النظام، وغيرها من الشعارات المقتبسة من هنا أو هناك.. لكن الملاحظ هذه الأيام أن العقل أخذ في كثير من مجتمعاتنا إجازة إجبارية، ودخلت ضمائر كثير من أبناء هذه الأمة وعلمائها ومثقفيها في منفى اختياري، أو اضطراري.. وعلى الرغم من أننا في مجتمعاتنا الإسلامية نؤمن بضرورة استمرار الدعوة إلى الوسطية والاعتدال، والتوازن في الطرح، فإن أعجب الأمور هي عدم قدرة - وربما عدم رغبة - كثير منا على سماع رأي مخالف أو رأي آخر مغاير، حتى إن لم يكن صواباً ومن باب إعطاء الفرصة للآخر للتعبير عن رأيه، ولذا نجد كثيراً منهم يضعون أياديهم في آذانهم خشية أن يتسلل أي حديث أو رأي مخالف إلى مسامعهم فيبدل قناعاتهم، أو يغير مواقفهم، أو يحرفهم عن مسارهم، وكأن المراجعة أو المحاورة، أو المشاورة باتت تهمة تضع صاحبها مع أو ضد هذا الطرف أو ذاك، ولا مجال للتراجع، أو إعادة التفكير، أو النظر في الأمر من كافة جوانبه، لتحكيم العقل والمنطق، وحقنا لدماء أبناء الشعب الواحد من المدنيين والعسكريين، مما يضع علامات استفهام كثيرة حول ما يجري، وحقيقة دور ونوايا كثير من محركي الأحداث في مجتمعاتنا، مع ملاحظة أن كثيراً منهم لا يقبلون من أحد مجرد التساؤل عن أسباب ومصير تلك المسيرات ومآلها، وما البرنامج الذي يجب أن تسير على هديه، وما الأهداف التي تنوي تحقيقها؟ ناهيك عن مواقفهم المتناقضة مما يجري على الساحة الوطنية.

د. طارق أحمد المنصوب

فنجدهم تارة يفرحون عندما تخرج مظاهرات حاشدة معارضة للنظام، وحينما يتداعى الناس عبر شبكة الانترنت أو بأوامر حزبية للاعتصام لأيام وأسابيع في ساحات «الحرية»، وحيثما تردد الجماهير المجتمعة شعارات تنادي بإسقاط النظام، ويعدون هذا حقاً دستورياً، وليس في هذا عيب أو حرج، طالما بقيت الأمور في الإطار السلمي والديمقراطي الذي ارتضاه الشعب اليمني لنفسه، ومادام أنها بقيت في إطار احترام القانون والدستور؛ من أجل صون وحدتنا وثوابتنا الوطنية، وطالما سعت للحفاظ على مقدراتنا ومنشآتنا الوطنية التي هي ملك لكل أفراد الشعب اليمني.. ولن يستغرب أحدهم عندما تواصل القنوات ووسائل الإعلام النقل المباشر لتلك الأحداث وتصويرها من زوايا مختلفة، ونقل تصريحات المواطنين من الساحات، وإعادتها في مشهد يومي بات مألوفاً، وليس في هذا عيب طالما بقي في إطار حرية الفكر والتعبير عن الرأي، بعيداً عن التعصب والتحريض والتعبئة الخاطئة لإثارة الفتنة بين أبناء الوطن الواحد، واللعب على أوتار التناقضات، ونبش الماضي، ونكء الجراح، وصب الزيت على النار لإشعال الحرائق، والتدمير المقصود لممتلكات الشعب اليمني، وتشكيل طوابير خفية لإشعال الفتنة بين المتظاهرين سلمياً، وقتل الأبرياء بغير ذنب.

وفي المقابل سنجد كثيراً منهم يرفضون الاعتراف بحق الآخرين في أن يخرجوا بمظاهرات مضادة، أو أن يرفعوا شعارات مغايرة تنادي بالحفاظ على الأمن والاستقرار، وترفض الفوضى والتخريب، وترى ضرورة الحفاظ على مقدرات الوطن، وحماية الوحدة، وصيانة المؤسسات، ففي هذا كل العيب، وأمر منكر لا يجوز أن يقوم به مواطن يمني، إلا إن كان مأجوراً أو مجبراً، أو غبياً، أو خائفاً من بطش النظام.. وفي مواقفهم تناقض واضح مع مبادئ الثورات الشعبية العربية نفسها، التي حملت شعارات تدعو إلى الحرية والمساواة، وإقرار الديمقراطية الحقة، وتداول السلطة سلمياً، ومحاربة الفساد في مؤسسات الدولة، وحق المواطن في الاختيار وممارسة دوره في السيادة الشعبية، وغيرها من المبادئ التي سبقتنا إليها الأمم وشعوب الدول الأخرى، وهذا يجعلنا نضع أكثر من تساؤل حول حقيقة ما يدور في مجتمعنا.

أيها الإخوة، في ربوع الوطن اليمني الكبير وخارجه، قد نكون جميعاً متفقين على كثير من الأمور، ومجمعين على كثير من المطالب المشروعة حتى إن اختلفت الشعارات المرفوعة هنا وهناك، والمواقع التي يتخذها كل طرف لجهة التأييد أو الرفض، والمرجعيات التي يعتمدها كل شخص في اختيار موقعه، والأعمار التي يبلغها كل واحد، والمناطق التي ينتمي لها كل فرد منا، والأساليب التي يتبعها كل فرد منا للوصول إلى تحقيق نفس الغايات..

ولذا نعتقد أن الاختلاف بيننا، إن وُجد فهو يكمن في: أن بعضنا - ولا نجزم أن هذا حال الأقلية أو الأكثرية لأن الواضح أن أغلب الشعب اليمني لم يعبر بعد عن موقفه صراحة - قد يكون قادراً على مراجعة نفسه، والعدول عن موقفه إلى غيره، والاعتذار عما يكون قد صدر عنه من تصرفات وأفعال وقرارات، إذا تبين له عدم صواب موقفه، وخطأ رأيه، وضعف حججه، وليس هذا عيباً أو نقصاً.. في حين قد يجد بعضنا الآخر صعوبة في التفكير بإمكانية العدول عن رأيه إلى غيره، أو مراجعة قراراته حتى إن تأكد له بالدليل الواضح عدم صوابه، وتهافت حجته، ويبدو كأن بينه وبين الآخرين ثأراً تاريخياً، فلا يجد نفسه إلا في موقع المعارض لكل شيء، والرافض لكل أمر، والمشكك في كل قرار، والمحرض على كل قبيح، والمتعصب الذي يرفض التراجع والعدول عن رأيه، أو تغيير موقفه.. وهذا المنطق الأخير لا يقيم دولة، ولا يحقن دماً، ولا يحقق تغييراً، ولا يحقق عدلاً، ولا يحترم رأياً، ولا يقبل تعددية، ولا يحمي حقوقاً.. ولكم أن تختاروا.

اخي المكلف
مصلحة الضرائب تسعى الى تبسيط وتسهيل الاجراءات الخاصة بتحصيل الضرائب ويبقى ان تبادر بسداد ماعليك من مستحقات ضريبية
الادارة العامة لخدمات المكلفين
تلفون: ٥٠٣٨٣١ - فاكس: ٢٦٢٦١٨
رئاسة مصلحة الضرائب
تلفون: ٢٦٠٣٧٩
الموقع الالكتروني للمصلحة
www.tax.gov.ye